

## أكد الالتزام بالقرارات الدولية للخروج من طائلة الفصل السابع

# طالباني: العراقيون والكويتيون بإمكانهم إنهاء الملفات العالقة بين البلدين

□ بغداد / المدى

شارك رئيس الجمهورية جلال طالباني والوفد المرافق له ليلة امس الاول الخميس، في نيويورك في أعمال الجمعية العامة للأمم المتحدة، حيث ألقى الرئيس الأمريكي بباراك اوباما وعدد من رؤساء الدول كلماتهم في هذه الجلسة.

والقى طالباني كلمة العراق امام الجمعية أكد فيها اصرار العراق على مواصلة العملية الديمقراطية وإزالة مخلفات الديكتاتورية. وأشار الرئيس الى ان العملية السياسية الجارية منذ انهيار النظام الدكتاتوري في ٢٠٠٣ أفضت إلى تغيير سياسي جذري في العراق تجسد في بناء عراق اقتصادي ديمقراطي موحد ومستقل في ظل مؤسسات دستورية تحظى بالاحترام وحكومة منتخبة بموجب الدستور.

وأوضح ان الطريق للوصول إلى هذا الهدف لم يكن سهلاً ومعيباً، بل واجهته الكثير من التحديات، وكان في مقدمتها مواجهة قوى التطرف المنهية والطائفية والتصدي للإرهاب وفلول النظام الدكتاتوري السابق التي تحاول العودة للعراق إلى عهد الظلام والمقابر الجماعية والحروب العنيفة ولقد استخدمت هذه القوى مختلف الوسائل بما فيها ارتكاب أبشع الجرائم، وتحالفت مع منظمات الجريمة المنظمة وشبكات الإرهاب العالمي العابرة للأقاليم والدول من أجل زعزعة أمن واستقرار العراق وصولاً إلى تلك الهدف. وكانت المهمة الأساسية لحكومة العراق هي توفير الأمن في جميع أنحاء العراق وتعزيز الوحدة الوطنية وسيادة القانون.

وقال طالباني في كلمته: "منذ أن وقعت أمامكم في السنة الماضية، حدثت تطورات مهمة في العراق، لقد شهد العام الماضي وهذا العام انخفاضاً كبيراً في أعمال العنف وتحسناً ملحوظاً في الحالة الأمنية في العراق على الرغم من وقوع بعض الأعمال الإرهابية التي استهدفت المدنيين الأبرياء هنا أو هناك. ان تحسين الوضع الأمني هو الذي مهد لسحب الولايات المتحدة الأمريكية لقواتها القتالية العاملة في العراق واستكمال هذا الانسحاب نهاية اب الماضي استناداً إلى الاتفاق الموقع بين البلدين بشأن انسحاب القوات الأمريكية من العراق وتنظيم أنشطتها خلال وجودها المؤقت فيه الموقع بين الطرفين في السابع عشر من تشرين الثاني من العام ٢٠٠٨.

طالباني قال امام رؤساء العالم ان العام الجاري شهد نجاح الانتخابات التشريعية وحظيت باهتمام عربي وإقليمي ودولي كبير. وتكر بأن جميع المراقبين من بعثة الأمم المتحدة لتقديم المساعدة في العراق ومنظمة المؤتمر الإسلامي وجامعة الدول العربية إضافة إلى المراقبين الدوليين ومنظمات المجتمع المدني اعربوا عن ثقتهم بشفافية تلك الانتخابات ونزاهتها وحريتها.

ونوه الى انه حالياً تجري الأحزاب السياسية الرئيسية اتصالات مستمرة من أجل عقد دورة ثالثة لجلس النواب المنتخب حديثاً ينتخب فيها رئيساً جديداً للمجلس ورئيساً للجمهورية، وبعد ذلك يطلب الرئيس المنتخب من رئيس الوزراء



تخل بالقرارات بموجب قرارات مجلس الأمن، الذي يؤكد هنا احترامنا لها والتزامنا بها. وافاد الرئيس بأن الوضع في العراق، ونتيجة للتطورات الإيجابية الكبيرة التي حدثت فيه منذ سقوط النظام السابق والتخلص من الدكتاتورية، بات يختلف اختلافاً أساسياً عن الوضع الذي كان قائماً عندما تبنى مجلس الأمن القرار ٦٦١ لعام ١٩٩٠.

وقال بشأن العملية السياسية الجارية في العراق أنها تهدف إلى بناء عراق اقتصادي ديمقراطي موحد ومستقل، يعمل الشعب فيه في ظل مؤسسات دستورية وسلطة للقانون تتمتع فيها حقوق الإنسان بالحماية، وتحظى فيها جميع مكونات الشعب بالاحترام الكامل. وعلى هامش أعمال الجمعية، اجتمع الرئيس طالباني في مبنى الأمم المتحدة مع الأمين العام للمنظمة الدولية بان كي مون والوفد المرافق له. وأوجز الرئيس خلال اللقاء الأوضاع السياسية في البلاد، مشيراً إلى الحراك السياسي الجاري بين القوى والكتل الفائزة في الانتخابات والعمل التي تحول دون الإسراع في تشكيل الحكومة القادمة.

وأكد رغبة وتصميم القادة السياسيين في العراق للعمل من أجل تشكيل حكومة شراكة وطنية حقيقية تمثل المكونات الرئيسة للمجتمع العراقي.

من جهته أشار بان كي مون إلى أن منظمة الأمم المتحدة تتطلع إلى الإسراع في الخطى لتشكيل حكومة تتكون من جبهة ائتلافية عراقية وتكون قادرة على الإضطلاع بدورها في توفير الاستقرار وضمان سيادة القانون والطمأنينة والازدهار في العراق.

وبحث طالباني خلال الاجتماع مع الأمين العام العلاقات الثنائية بين العراق والمنظمة الدولية ودور بعثة الأمم المتحدة فيه وفي مساعدة العراقيين للتغلب على المشاكل والصعاب التي تعيق تطوير العملية السياسية الجارية والسيرة الديمقراطية.

كما اجتمع الرئيس في مبنى الأمم المتحدة مع الرئيس النمساوي هانز فيشر والوفد المرافق له. وجرى خلال اللقاء استعراض مسار العلاقات الثنائية بين جمهورية العراق وجمهورية النمسا وسبل توسيعها وتعويضها بما يعزز روابط الصداقة بين البلدين الصديقين. بدوره جدد الرئيس النمساوي موقف بلاده الداعم للعراق مؤكداً رغبة النمسا في تعميق علاقات الصداقة بين البلدين بما يؤمن المصالح المشتركة للشعبين العراقي والنمساوي.

كما أشاد الرئيس هانز فيشر بالدور الكبير الذي يلعبه الرئيس طالباني على الساحة السياسية في العراق والمختلقة وفي تطوير العلاقات العراقية النمساوية.

وحضر اللقاءات عن الجانب العراقي كبير مستشاري رئيس الجمهورية الأستاذ فخري كريم وعضو مجلس النواب العراقي الدكتور نجم الدين كريم و سفير العراق لدى الأمم المتحدة حامد البياتي وممثل حكومة إقليم كردستان في واشنطن قباد طالباني.

قال الرئيس طالباني، ان العراق يؤمن بحق الدول المشروعة في استخدامات الطاقة النووية لأغراض السلمية، وهو حق كفلته المواثيق الدولية وفي المقدمة منها معاهدة عدم الانتشار، وتؤكد أهمية التوصل إلى حل سلمي في التعامل مع هذا الملف، وان الحوار والعمل الدبلوماسي الهادئ هو أنجح طريقة إلى تحقيق ذلك الهدف، وبالمقابل فإن أي تصعيد سيضر بمصالح جميع الأطراف ويعرض أمن المنطقة إلى الخطر.

وأشار الرئيس الى أهمية خروج العراق من الفصل السابع من الميثاق الأممي، وقال بهذا الصدد "لا تزال أهم مسألة يواجهها العراق في هذه المرحلة هي التخلص من أعباء القرارات التي صدرت بحقنا بموجب الفصل السابع من ميثاق الأمم المتحدة. ومن خلال عملية مراجعة القرارات استناداً إلى قرار مجلس الأمن ١٨٥٩ لسنة ٢٠٠٨، واستجابة لتقرير الأمين العام الوارد في الوثيقة (S/٢٠٠٩/٣٨٥)، فإننا نعتزم بشكل حثيث بالتعاون مع الأصدقاء والدول الأعضاء في مجلس الأمن لكي تتم تسوية جميع المسائل المتعلقة بالحالة في العراق وفي مقدمتها القيد المتبقية على العراق في مجال نزع السلاح، وتصفية عقود برنامج النفط مقابل الغذاء والتوصل إلى آلية تضمن الحماية لأموال العراق.

وتابع: "نحن جادون في أن ننهى هذه الملفات العالقة خلال ما تبقى من هذه السنة". وبشأن العلاقات مع الكويت قال الرئيس "ستتعالى الحكومة المنتخبة الجديدة مع القضايا التي تخص الحالة بين العراق والكويت، ومن أبرزها صيانة الدعامات الحدودية والتعويضات وعودة المفقودين والممتلكات الكويتية، وسنعمل مع الأشقاء الكويتيين والأطراف ذات العلاقة ومع الجهات المعنية في الأمم المتحدة من أجل التوصل إلى تسوية ترضي جميع الأطراف ومن دون أن

النازحين العراقيين هو في عهدهم إلى بلدهم العراق وإلى أماكن سكنهم التي غادروها، لأن العراق بحاجة إلى طاقات جميع أبنائه لكي يساهموا في بناء مستقبل بلدهم.

وعن سياسة العراق الخارجية قال طالباني ان دستور العراق صاغ المبادئ الأساسية لسياسة العراق الخارجية التي ركزت على مراعاة حسن الجوار، وعدم التدخل في الشؤون الداخلية للدول الأخرى، وحل المنازعات بالوسائل السلمية، وإقامة علاقات دولية على أساس المصالح المشتركة واحترام التزامات العراق الدولية، وهذه ثوابت لا يحد عنها العراق في سياسته الخارجية وعلاقاته الدولية. وفي هذا الصدد أوضح الرئيس انه على هذا الأساس فإن العراق يسعى إلى إقامة أفضل العلاقات مع الدول العربية الشقيقة والدول الإسلامية، ولتعزيز بقرارات جامعة الدول العربية ومنظمة المؤتمر الإسلامي.

وأكد الرئيس دعم العراق لخمس الشعب الفلسطيني العادل من أجل إقرار حقوقه غير القابلة للتصرف بما فيها إقامة دولته على ارض فلسطين، كما نعمل على تنفيذ قرارات الشرعية الدولية في إعادة الأراضي العربية المحتلة، وتبني المبادرة العربية خطوة عملية وفي الاتجاه الصحيح نحو تسوية النزاع العربي-الإسرائيلي وصولاً إلى تحقيق الأمن والسلام والاستقرار في الشرق الأوسط. كما أننا ندعو إلى جعل منطقة الشرق الأوسط منطقة خالية من الأسلحة النووية وأسلحة الدمار الشامل، لأن ذلك من شأنه أن يعزز من فرص السلام والأمن، وفي هذا السياق ندعو الدول التي لم تنضم بعد إلى معاهدة عدم الانتشار إلى الانضمام إليها والتبني بأحكامها.

وقمينا يتعلق بالملف النووي للجمهورية العراقية،

الجديد تشكيل الحكومة استناداً إلى أحكام الدستور العراقي. ونأمل أن تشكل هذه الحكومة الجديدة في أقرب فرصة ممكنة، إذ ان أي تأخير في تشكيلها سيؤثر بشكل سلبي على الحالة الأمنية والإعمار والازدهار.

وتابع: لقد شجع تحسين الحالة الأمنية في العراق العديد من البلدان العربية والأجنبية على إعادة فتح بعثاتها الدبلوماسية وساعد على تطوير علاقات العراق على الصعيدين الإقليمي والدولي وقد ساهم تعيين سفراء عراقيين جدد في تعزيز هذه العلاقات وتوسيع أفاقها. كما أن تولي العراق لرياسة الدورة الحالية للجامعة العربية ومؤتمر القمة العربي في شهر آذار من العام المقبل سيبرز من دور العراق الإقليمي وسيمثل خطوة مهمة على طريق مساعي العراق لاستعادة مكانته في المجتمع الدولي وأن يكون عضواً فعالاً ومسؤولاً في الأسرة الدولية. وستمنحى حكومة العراق بهذا الاتجاه، اتجاه تعميق أواصر الصداقة والتعاون وحسن الجوار، وبالشكل الذي يقوى من فرص الاستقرار والأمن في المنطقة".

وفي مجال التنمية، قال طالباني ان الحكومة العراقية أطلقت في ٤ نيسان الماضي خطة إنمائية وطنية لفترة خمس سنوات وتضمنت هذه الخطة ما يقارب ٢٧٠٠ مشروع استراتيجي في القطاعات المختلفة تبلغ تكلفتها ١٨٦ مليار دولار، موضحة ان هذه الخطة ستساهم في تطوير الاقتصاد العراقي وتحسين نوعية الخدمات المقدمة للعراقيين، فضلاً عن ذلك سيؤدي تنفيذ هذه الخطة إلى إيجاد ٤ ملايين فرصة عمل سيكون تأثيرها الإيجابي قوياً في معالجة مشكلة البطالة في العراق وستساهم أيضاً في عودة اللاجئين العراقيين إلى بلدهم. وفي هذا الصدد فإن حكومة العراق ترى أن الحل الحقيقي والعملي لمشكلة

## رابطة المرأة تجدد انتقادها للمادة ٤١ في مؤتمرها السابع



□ بغداد / اياس حسام

الساموك

عقدت رابطة المرأة العراقية امس الجمعة مؤتمرها السابع بحضور عدد من الشخصيات السياسية والاجتماعية وممثلي منظمات المجتمع المدني إضافة إلى جمهور غير من النساء العراقيات. وتوفر نوع من الضمان لاموال العراق في حالة رفع الحماية عنها، ومن الجدير بالذكر ان الجانبين يجران مباحثات على الصعيد الفني من أجل الوصول إلى آلية مقبولة تضمن الحماية لاموال العراق وتكون بديلاً عن الآلية الحالية.

كما أكد الجانبان ضرورة دعم كفاءة البنك المركزي العراقي وتنفيذ دور البنوك والمصارف الاهلية والعمل على رفع قدراتها وامكانياتها الفنية والادارية.

مشرفة في تاريخ العراق ولها مناهج واهداف نبيلة اذا ما تحققت ستنتقل المرأة نوعياً إلى مواقع جديدة باتجاه المساواة وافرار حقوقها.

واعتبر موسى ان الحزب الشيوعي العراقي هو جزء من قضية المرأة، على اساس انها لا تزال ضمن منحى الحزب السياسي، مشيراً الى ان النضال مستمر من أجل اقرار حقوق المرأة، موقفاً ان يكون للمرأة دور اكبر في المرحلة القادمة كونها لها المقدرة في الدفاع عن حقوقها إضافة الى ان المجتمع في نضوج اكبر والكثير من الكوادر النسائية وعت بما يلقي على عاتقها الكثير من الأعباء، وبدلنا انعقاد مثل هكذا مؤتمر، مبيهاً ان الكوتا للنساء ضرورية في هذه المرحلة فلا يمكن التخلي عنها دون طلب من المرأة نفسها.

ويشار الى ان رابطة المرأة العراقية منظمة نسوية جماهيرية ديمقراطية لها فروع في جميع المحافظات بما في ذلك اقليم كردستان، تضم نساء العراق على اختلاف طبقاتهن واتجاهاتهن السياسية ومعتقداتهن الدينية.

تقارير دولية تشير إلى وجود الملايين من النساء والايتم يعيشون تحت مستوى خط الفقر.

ونوهت زهدى الى ضرورة مواصلة النضال من أجل ان تحقق المرأة مطالبها بعد ان سلبت منها الكثير من الحقوق في السابق من أجل العيش في حياة حرة كريمة.

اما كلمة رابطة المرأة الكردستانية التي كانت القتها "أني أو" شدت فيها على ان الاطراف السياسية لا تزال عاجزة عن الخروج بتوافقات ترضي جميع الاطراف من أجل تشكيل الحكومة لانهاة جميع الازمات التي يمر بها الشعب العراقي، لافتة الى ان العمل لا يزال من أجل القضاء على العنف ضد المرأة ورفع المستوى المعاشي لها.

وكان من ابرز الحاضرين سكرتير الحزب الشيوعي العراقي حميد مجيد موسى الذي وصف رابطة المرأة العراقية في تصريح لـ"المدى" بالمجيدة على اعتبار انها اول منظمة نسائية في الساحة السياسية في العراق، مضيفة ان لهذه الرابطة ادوار

انها أزمة الحكومة، بالرغم من مرور ستة اشهر على اجراء الانتخابات.

مروكل طالبت بتعويض الشرائح التي عانت في ظل النظام السابق، والمرحلة التي تلت سقوط النظام، معتبرة ان المرأة تواجه اليوم عدة تحديات من الخضوع الى العنف المنظم والخضوع الى العادات البالية وعدم وجود قانون ينظم الأسرة. وانتقدت مروكل المادة ٤١ من الدستور والتي اخضعت النساء الى قواعد مختلفة كل حسب دينه او مذهبه او اعتقاده إضافة الى انها تتعارض مع المادة ١٤ من الدستور.

وطالبت سكرتيرة الرابطة باشتراك النساء العراقيات في المناصب القيادية والعمل على النهوض بواقعهن من خلال الضمانات التشريعية والقانونية. الرائدة في مجال الدفاع عن حقوق المرأة خانم زهدى الفت كلمة عن لجنة تنسيق رابطة المرأة العراقية، أكدت فيها ان المرأة والطفل يعدون من أكثر الشرائح تضرراً في المجتمع، فالرغم من عدم وجود احصائيات رسمية الا ان هناك

## شاويس يبحث مع وزير اميركي معالجة الملفات المالية العالقة

□ بغداد / المدى

استقبل نائب رئيس الوزراء الدكتور روز نوري شاويس امس الاول الخميس بمكتبه ببغداد السيد أندي باوكول مساعد وزير الخزانة الامريكي والوفد المرافق له. وجرى خلال اللقاء بحث افاق تعزيز الشراكة الاقتصادية والمالي بين البلدين من خلال تبادل الخبرات البشرية والفنية والتكنولوجية. وأشار نائب رئيس الوزراء الى ان الحكومة العراقية اتخذت خطوات جديدة من أجل إنهاء الملفات المالية العالقة ومنها ملف النفط مقابل الغذاء، وانها ماضية في جهودها لإنهاء هذا الملف بشكل كامل وبإسرع وقت ممكن، وسبق للحكومة العراقية ان قدمت تقريرين الى الامم المتحدة بشأن إنهاء ملف التعويضات والمطالبات حيث لاقى

## دائرة الإصلاح تطلق سراح ١٠٤ أحداث

□ بغداد / المدى

أعلنت وزارة العمل والشؤون الاجتماعية عن اطلاق سراح ١٠٤ أحداث من الموعدين في الاقسام الاصلاحية.

جاء ذلك في تقرير اصدرته دائرة اصلاح الاحداث التابعة للوزارة شمل نشاطات ومهام الدائرة خلال شهر آب الماضي والذي اورد فيه اطلاق سراح (١٠٤) أحداث وادراج (١٩) حدثاً ضمن برامج الرعاية اللاحقة استعداداً للمدمج في المجتمع قبل اطلاق سراحهم. وفي اطار البرنامج التدريبي والتعليمي والثقافي اشار التقرير الى الحاق (١٢٨) حدثاً بدورات تدريبية

### على حدة قولهم

■ اتهام

في ظل الاتهامات التي تتراشق بين الكتل الفائزة في الانتخابات بتعطيل الحراك السياسي، اتهم النائب عن ائتلاف دولة القانون كمال الساعدي القائمة العراقية بجهاض المفاوضات بين الكتلتين، واصفاً مطالب القائمة العراقية بالتهجيرية.

واضاف الساعدي ان الغاء قانون المساءلة والعدالة والغاء المحكمة الجنائية والغاء قانون المخبر السري وإعادة تشكيل وزارة الداخلية وإعادة ضبط الامن السابقين وضباط المخابرات وانهاء جهاز المخابرات الحالي وإعادة النظر في جهاز المخابرات الوطني فضلاً عن مجموعة من المطالب الأخرى، بعد تغييرا كاملاً لكل ما فعلناه في السنوات السابقة، إضافة الى اصرارها على ان تكون رئاسة الوزراء للعراقية حصراً وهذا بدوره عمل على تكريس التباعد بين الكتلتين. (واع).

■ التوافق والتراضي

أكد النائب عن الائتلاف الوطني العراقي محمد الدراجي وجود بوادر ايجابية بشأن اختيار مرشح التحالف الوطني لرئاسة الوزراء بطريقة التوافق والتراضي بدلاً من التصويت داخل لجنة حكماء التحالف المسؤولة عن هذه الآلية.

وقال الدراجي ان هناك انفراجات بشأن اختيار مرشح التحالف لرئاسة الوزراء في المرحلة القادمة والتراضي ما بين مرشحنا عادل عبيدالمهدي ومرشح دولة القانون نوري المالكي، بدلاً من آلية التصويت التي وضعها التحالف كخطة بديلة عن التوافق. وكان التحالف الوطني اتفق على وضع آلية التوافق والتراضي في اختيار مرشحهم، واضعين خمسة ايام كحددة نهائية لاختيار المرشح، وأكد عدد من أعضاء الائتلاف الوطني ان ائتلافهم نسبيلاً او عديداً "٨٠٪ او ٦٥٪" لاختيار مرشح التحالف.